واعتبر الباحث ان العوامل الايديولوجية ذاتها التي حملت السادات على طرد الخبراء السوفيات دفعته، أيضاً، الى اتخاذ قرار زيارة اسرائيل. وفي ما يتعلق بالضغوط الداخلية، رأى الباحث ان احداث ١٨ و١٩ كانون الثاني (يناير)، التي وقعت بسبب سوء الاوضاع الاقتصادية، أوضحت للسادات عدم وجود الاستقرار الداخلي، وان قرار الزيارة، وما تبعه من اتفاقيات للصلح مع اسرائيل، كان بين أهدافه اعادة الاستقرار باشاعة روح الامل، وتحسين مستوى الشعب الاقتصادي. كما ان الفجوة العسكرية بين مصر واسرائيل، التي كبرت بسبب سياسة السادات في الابتعاد من الاتحاد السوفياتي، كانت أحد الدوافع الى القرار. امّا بالنسبة الى العوامل (الضغوط) الخارجية، فأشار المؤلف الى الدور الذي لعبته رومانيا ورئيسها السابق، تشاوشيسكو، في اقامة صلات غير مباشرة بين القاهرة وتل ـ أبيب، والحثّ الدائم الذي كان يقوم به الرئيس الروماني للتفاوض المباشر مع اسرائيل، والى الضغوط الاميركية، والدور المغربي في تأمين الاتصالات المباشرة السرية بين دايان والتهامي. لكن الباحث اعتبر ان العوامل النفسية والايديولوجية هي التي لعبت الدور الحاسم في اتخاذ السادات قراره بزيارة اسرائيل، ولم تكن الضغوط الداخلية والخارجية الّا عوامل مساعدة.

وعند تقويم القرار، رأى الباحث انه على الرغم من التأييد الواسع للقرار من القطاعات الشعبية، التي أوهمها السادات والاجهزة المعاونة بأن القرار سيكون مفتاح الرخاء للمواطن المصري، فانه أحدث انشقاقاً كبيراً على مستوى التنظيمات والهياكل السياسية. فالقرار جوبه بمعارضة من حزب التجمّع الوحدوي الناصري، وأغلبية القوى الاسلامية، ونقابة المحامين، والاعضاء السابقين في مجلس قيادة الثورة، وعدد من اعضاء مجلس الشعب المستقلين، فضلاً عن معارضة عدد من مستشاري الرئيس، وبينهم وزير الخارجية ووزير الدولة للشؤون الخارجية اللذان استقالا من منصبيهما. وعلى الصعيد القومي، لم يؤيد القرار الّا السودان وسلطنة عُمان. وعند توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح، شكّلت الدول العربية جبهة معارضة كبيرة لمصر، واتخذت «قمّة بغداد» قرارات بعزل مصر، ومقاطعتها. ووقفت في صف المعارضة، أيضاً، الدول الاشتراكية، وعدد من الدول الافريقية، ودول عدم الانحياز، ممّا أثر كثيراً في دور مصر، ومكانتها، ونفوذها، في المجالين، الاقليمي والدولي.

وفيما بدا القرار مناسباً في توقيته، بالمقارنة مع قرار طرد الخبراء السوفيات، باعتبار انه جاء في أول سنة لادارة اميركية جديدة، وبعد مجموعة من احداث محلية دلّلت على الافتقاد الى الاستقرار الداخلي، فانه، عند النظر الى التوقيت من زاوية الوضع الذي كان عليه الصراع العربي ـ الاسرائيلي آنذاك، يظهر التوقيت غير مناسب، ذلك ان الانظار كانت تتطلع الى استئناف مؤتمر جنيف، بعد ان أمكن التغلّب على العقبات التي كانت اسرائيل تثيرها للتهرّب من جنيف، ووصل الامر الى بحث في اسلوب تمثيل الفلسطينيين في المؤتمر. كما ان القرار جاء في وقت كانت الدول العربية تسعى الى تقوية موقفها التفاوضي، وتوحيده؛ فالثاني عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، كان موعد مؤتمر وزراء الخارجيات العرب في تونس، وكان مؤتمر جنيف وقضية التسوية من القضايا المطروحة على جدول الاعمال. وقد جاء القرار ليعصف بكل هذه الجهود، «مؤكداً تناقض الدبلوماسية المصرية، حيث كانت تسعى، في الظاهر، لمؤتمر جنيف، وعلى المستوى السرّي كانت تجري مفاوضات مع الطرف الاسرائيلي في المغرب» (ص ٣٤٩).

كانت احدى الفرضيات التي طرحها السادات ان قراره سيحطم الحواجز النفسية بين الطرفين، العربي والاسرائيلي. وكان يعتبر ان الشق النفسي يمثل ٧٠ بالمئة من طبيعة الصراع، فيما يمثّل الشق الموضوعي ٣٠ بالمئة، وكان يرى ان حل الـ ٧٠ بالمئة تلك يسهّل التعامل مع الصراع وحلّه. لكن الباحث رأى انه لم يثبت، بعد اتمام زيارة السادات للقدس، ان طبيعة الصراع تغلب عليها الناحية النفسية، فـ «لم تتحطم الحواجز النفسية، بل ازدادت موضوعية الصراع تعمّقاً» (ص ٣٥٠). واستشهد الباحث بأقوال لاثنين من كبار مساعدي السادات، هما د. مصطفى خليل ود. بطرس غالي، اللذان لاحظا ان الاسرائيليين لم يظهروا، في اثناء اللقاءات والحوارات معهم، اي مرونة. كما ان الزيارة، ونتائجها اللاحقة، لم تخفّفا من التوجّهات العدوانية لاسرائيل، بدليل الاصرار على تسمية الضفة الفلسطينية بـ «يهودا والسامرة»، وضرب المفاعل النووي العراقي، وغزو لبنان،